رأسمالية الكوارث

كيف تجني الحكومات والشركات العالمية أرباحًا طائلة من ويلات الحروب ومصائب البشرية

د. محمد حدوي

أستاذ علم الاجتماع

جامعة السلطان مولاي سليمان

بني ملال – المملكة المغربية

بيانات الكتاب

رأسمالية الكوارث: كيف تجني الحكومات والشركات العالمية أرباحا طائلة من ويلات الحروب ومصائب البشرية

المؤلف: أنتوني لوينشتاين

ترجمة: أحمد عبد الحميد

كتاب سلسلة المعرفة – عدد ٤٧٨

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر ٢٠١٩.

الكتاب من ٤٢٩ صفحة

كلمات مفتاحية:

الباكستان؛ أفغانستان؛ اليونان؛ بابواغينيا الجديدة؛ الولايات المتحدة

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.21608/KAN.2020.168383

مُقدِّمَةُ

موضوع الكتاب الموسوم بعنوان: «رأسمالية الكوارث: كيف تجني الحكومات والشركات العالمية أرباحًا طائلة من ويلات الحروب ومصائب البشرية» يُعَدّ نتاج لبيئة ما بعد هجمات١١ سبتمبر. الكتاب من تأليف أنتوني لوينشتاين؛ ترجمه من الانجليزية إلى العربية أحمد عبد الحميد، كتاب سلسلة المعرفة، عدد ٤٧٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر٢٠١٩. الكتاب من ٤٢٩ صفحة صدرت طبعته الانجليزية في عام٢٠١٥.

يتناول المؤلف بعيون صحافي حاذق ومتمرس أحداث واقع الرأسمالية المفترسة والخصخصة والسعي نحو تطبيق مبادئ منطقية للسوق في مناطق الكوارث العالمية، والأمم الفقيرة، والدول التي تتدفق عليها أعداد كبيرة من اللاجئين. ويروم الكاتب خلف تحقيقاته الميدانية إلى إثبات فرضية جادل البعض فيها وهي: أن الرأسمالية مفترسة بطبيعتها. ويتناول كيف ظهرت شركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى الاستثمار في أماكن الأزمات والكوارث بخلقية الربح السريع ضاربة حقوق الإنسان والبيئة عرض الحائط. وتكمن أهمية الكتاب في كونه يسعى إلى كشف اللاعبين السريين ويفضح أساليبهم، ويتعرف على الجماعات المالية والاجتماعية

والسياسية التي خلقت هذه الفوضى، ومن ثَمَّ يطرح القضية من أجل التغيير. والهدف هو إيجاد نظام اقتصادي أكثر مساواة وديمقراطية تمثلنا جميعًا تمثيلاً حقيقيًا.

يصف الكاتب كيف أنه في العشر السنوات الماضية قبل تأليف كتابه وجد نفسه، في بعض الأماكن الأكثر تحديًا على كوكب الأرض، وأقنعته الأدلة التي رآها بأم عينيه بأن يزور مجموعة من الدول التي قد كانت مواقع للخصخصة الجامحة والتمييز الصارخ. وغايته في ذلك تقصي ميدانيًا حقيقة نظام اقتصادي ينتعش ويزدهر على فوضى منظمة وأوتوقراطية. وفي مهمته الشاقة هذه، يصرح أن هناك قليل من الصحفيين الذين يطالبون الشفافية أو يتصدون للرأسمالية، مفضلين بذلك العمل بشكل مريح في إطار منظومتها وهي ممارسة يعارضها. وإذا كانت وسائل الإعلام لا تهتم إلا بأخبار الزعماء، فإن هذا الكتاب يتناول وجهة النظر من الأسفل، حياة الناس العاديين غير المرئيين الذين غالبًا ما تتجاهلها نشرات الأخبار. والكتاب هو مساهمة في معركة الصمت المستمرة ضد الصمت والتواطؤ في عالم مابعد ١١ سبتمر. فما من دولة زارها حسب تعبيره إلا وترك إرث الامبريالية ندوبا في مشهدها الطبيعي وفي شعبها، وهي جروح يمكن أن تضاف إليها إهانة التجاهل في تقارير الإعلام الغربي. ومؤلف هذا الكتاب فدائي متميز نذر نفسه في هذه الملحمة المعاصرة من أجل تقديم الحقيقة بما يخدم ترقية الإنسان.

ولعرض أفكاره، قسم المؤلف كتابه إلى جزأين؛ إذ يعرض في الجزء الأول بفصوله الأربعة أكثر الأمثلة فضحا للاستغلال: باكستان، اليونان، وهايتي، وبابوا غينيا الجديدة. هذه الدول قد تحملت صعاب جمة بسبب إصرار فصائل معينة على فرض سياسات تهدف إلى إثراء نخبة محلية وكيانات أجنبية. أما الجزء الثاني من هذا الكتاب فيركز بفصوله الثلاثة على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واستراليا، هذه الدول الغربية الغنية الثلاث تملي شروطها الاقتصادية التي خلقتها بنفسها على العالم، وتعارض الأنظمة الاقتصادية لهذه الدول. ويكشف الكاتب بأمثلة وأدلة دامغة كيف أن الحرب على الإرهاب جلب ثروات طائلة لشركات سعت إلى الاستفادة من الخوف والإختلالات التي يشهدها العالم المعاصر في ظل الرأسمالية المتوحشة.

١-الباكستان وأفغانستان

في الفصل الأول من الكتاب، يتناول المؤلف حالة باكستان وأفغانستان ولعبة البحث عن الحرب الجديدة. منذ هجمات ١١ سبتمبر، كان القلب الجغرافي «للحرب على الإرهاب» التي شنها الغرب يتمركز في باكستان وأفغانستان. ولفهم أوضاع هاتين الدولتين شد الرحال إليهما. والواقع أن الدور الذي تضطلع به المؤسسات العسكرية والأجهزة الاستخباراتية المخصخصة في هاتين الدولتين، الأجنبية والمحلية على حد سواء، هو الذي شجع الكاتب على زيارتهما، واكتشف أن هذا عالم مظلم أبعد ما يكون عن البيانات البلاغية الحذقة المستخدمة في لندن وواشنطن وكانيبيرا، حيث التقى الكاتب مقاولين مفتولي العضلات يعكفون على جمع رزم من النقود، في السعي وراء حافز للربح لا علاقة له بالديمقراطية أو الحرية. هذه القوى تفسر بشكل جزئي حركات التمرد والعصيان الناجحة ضد الغربيين في هاتين الدولتين وفي العراق.

يتحدث الكاتب عن رحلته إلى أفغانستان وفي الطريق من المطار إلى العاصمة مناظر بؤس واضحة للعيان ومباني شركات أجنبية. في الطريق لابد من الوقوف في حاجز خرساني ليظهر اثنان من الحراس المسلحين المحليين لسؤاله ومرافقه عما كانوا يفعلونه هنا، وكان كل واحد منهم يحمل بندقية AK-47. وكل حارس يعتمر غطاء رأس يحمل اسم الشركة الأمنية. لابد من التوقف من أجل تفتيش حقيبته. وعلم من حديث رجل الأمن أنه أمام أول شركة عسكرية تصل إلى أفغانستان بعد الغزو الذي قادته أمريكا في أكتوبر٢٠٠١، قبل قدوم مزيدًا من الشركات العسكرية الأخرى التي منها (٧٥٪) مداراة من قبل أفغان بسبب الحاجة الملحة للأمن مما غير نظرة الناس في البلد تجاه الشركات العسكرية الخاصة بمرور السنين. واستنتج في حديثه مع جاك صاحب شركة الأمن الخاصة الذي فتشه رجاله أن أفغانستان باتت بعد الغزو المكان المثالي لازدهار اقتصاد الحرب.

ما قدمه الكاتب مع هذه الشركة، ما هو إلا مثال من بين العشرات من الشركات التي تلعب في ساحة الحرب بأفغانستان التي تعمل ضمن التعاقدات الخارجية. وهناك مقاولات تشرف على استيراد الخضروات والفواكه والمشروبات الغازية واللحوم، والمقاولين المشرفين عليها جمعوا تراث هائلة ينعمون بها في أوطانهم. وحتى المخدرات كانت جانبًا رئيسًا من اقتصاد الحرب.

وبهذه الطريقة أحدث الاحتلال الغربي لأفغانستان تغيرًا كبيرًا في الاقتصاد والأمن والسياسة وكان في «معظمه تغيرًا إلى الأسوأ» (ص٤٧). وكان العمل خارج نطاق السيطرة الفعالة للدولة هو الهدف الأمثل لهذه الشركات. وهي تجمع الثروة وسط البؤس والمعاناة ليس في كابول بل كذلك في المدن والقرى. ورأسمالية الكوارث ازدهرت أيضًا في باكستان، جارة أفغانستان. وقد سافر الكاتب إلى العاصمة بيشاور وزار كراتشي ليعاين بأم عينيه الكوارث في الميدان.

٢-اليونان

سافر الكاتب إلى اليونان بمعية مترجم اسمه شامان chaman الذي هو لاجئ أفغاني ضرير، كان بحوزة المترجم قائمة بأسماء المحتجزين، وكان الكاتب يأمل زيارتهم وفهم محنتهم رغم ما يقال عن صعوبة الدخول إلى منشآت احتجاز المعتقلين. وشاهد الكاتب كيف أن البنية التحتية الخاصة اليونانية هشة لا تستطيع استقبال كل اللاجئين الهاربين من مناطق النزاعات والتوتر. وعاشت اليونان تحت قساوة التقشف. لم يكن المهاجرون واللاجئون وحدهم مَنْ يعاني، بل حتى شعب كامل طبقت عليه التجربة الاقتصادية الفاشلة التي صممها الاتحاد الأوروبي وباتت حلول الشركات والخصخصة هي الدواء الوحيد للتخفيف من الأزمة. لقد عاشت اليونان تحت وطأة سياسات اقتصادية قاسية أكثر من معظم الدول الغربية. وهكذا «وجدت الدولة اليونانية أفضل الأعذار لتهدئة مخاوف أقصى اليمين، واسترضاء النجاح الذي حققه حزب الفجر الذهبي» (ص٩٤). وذلك من خلال شن حملات قمع ودهم استهدفت الهجرة غير الشرعية. وتواطأ الاتحاد الأوروبي في الأزمة. غير أن رياح التغيير هبت في هواء اليونان، هذه المرة كانت في صالح حزب «سيريزا» Syriza من تيار اليسار في انتخابات ٢٠١٥، والحزب كان مناهضًا للتقشف. وفي اليونان وجد الكاتب أن الكثير من الحكومات قد ارتبطت بعلاقات وثيقة مع شركات إلى درجة يستحيل معها وجود سياسة تتم بالشفافية. وكانت الهجرة ساحة معركة رئيسة في اليونان. وكل المهاجرين الفارين من بلدانهم عيونهم على أوروبا وأعمال المراقبة والتوثيق للهجرة قد ولت صناعة كبيرة تجني الأرباح الهائلة للمقاولين ومختلف السمامرة.

٣-هايتي

شد الكاتب الرحال إلى هايتي ليكون شاهد عيان على ما يجري في هذه الدولة التي تُعَدّ أفقر دولة في النصف الغربي من الكرة الأرضية، ويذكر الكاتب أنها ما تزال تتعافى من آثار الزلزال المدمر الذي ضربها في يناير من العام ٢٠١٠. ويقول: «لم أر قط شيء كهذا. فقد بقيت أجزاء كبيرة من عاصمة هايتي، بورت، أو برنس «Port-au Price» قطعًا ممزقة سنوات بعد زلزال هائل. وجعل الدمار الكامل الذي خلفه الزلزال المدينة كأنها منطقة حرب، في حين بدت الحياة على مستوى الشارع أكثر قتامة مما شاهدت بعيني في أفغانستان، غير أنه لم يكن صراع مفتوح هنا» (ص١٣٣). وجه الكاتب غير المألوف والمختلف جعل السكان المحليين ينظرون إليه بريبة وهو يسير عبر المدينة المدمرة. وكانت الصحة العامة مهترئة، ودخلت الكوليرا إلى البلاد. وكان وضع هايتي ميئوس منه. ولسوء الحظ كما يقول الكاتب، فإن هايتي شأن غيرها من الأمم الفقيرة، قد تعرضت كثيرًا لمخاطر الاستغلال، وجاءت كارثة الزلزال لتوفر فرصة كبيرة لحدوث هذا، كما كشفت ذلك بوضوح برقيات سربها موقع «ويكيليكس» في العام ٢٠١١. وفي رحلته رصد الكاتب التآمر بين الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، وكلها تعتبر التعاقدات الخارجية مع شركات ربحية لتنفيذ المهام الضرورية. ويقول الكاتب: «إن الاستغلال الاقتصادي فرض بالقوة في هايتي» (ص١٦٦). والمشكلة الأخرى أن الحكومات السابقة منيت بالفشل في إعداد البلاد بنحو كاف لمستقبل مستدام. وهناك محاولات تبذل لتنمية السكان المحليين لكن كل هذه المحاولات أسفرت عن نتائج مختلطة.

٤-بابواغينيا الجديدة

يواصل الكاتب رحلته إلى بابوا غينيا الجديدة التي تُعَدّ إحدى أكبر الدول المتلقية للمساعدات من أستراليا. وقد حصلت هذه الدولة على استقلالها من استراليا عام ١٩٧٥، وعندما حصلت على استقلالها، كان التشغيل في المنجم هو أكبر مكسب في البلاد لا يعتمد على المساعدات. والدولة من الدول التي حباها الله بموارد طبيعية غنية. والسفر إلى هذه الدولة من أجل تقصي حول ما إذا كانت طفرة الازدهار في قطاع التعدين قد ساعدت البلاد أو أنها أعاقتها، لاسيما في إقليم بوغيفيل (Bougainvaille). ويذكر الكاتب أنه «بداية من إغلاق منجم بانجونا وحتى بضع سنوات مضت، كان من المستحيل تقريبًا لرجل أبيض الدخول إلى

حفرة المنجم بسبب إرث طويل من عدم الثقة» (ص١٩٠). هذه الدولة اجتاحتها شركات متعددة الجنسيات عملت هناك طوال عقود من الزمن، واستثمرت مليارات الدولارات في استغلال الثروات الطبيعية الكامنة تحت الأرض، في حين يحصل السكان على النزر اليسير من الفوائد الملموسة. ويرون تحسنًا قليلاً في مستوياتهم المعيشية. في الوقت نفسه كانت التكاليف البيئية هائلة، والفساد متفشيًا. لم يتمتع عمال بابوا غينيا الجديدة بفرص عمل متساوية في المنجم. ويرى الكاتب أن هذا الوضع هو وضع مشترك وشائع في مناجم أخرى عبر البلاد. وكان هذا شكل أخر من أشكال رأسمالية الكوارث الذي تتحمل استراليا مسؤولية كبيرة عنه.

٥-الولايات المتحدة

في هذا الفصل الموسوم بعنوان: الولايات المتحدة «أرض الأحرار صارت دولة السجون» يشرح الكاتب كيف تحبس أمريكا نسبة من سكانها في سجن كبير،تعد الأعلى بالمقارنة مع أي دولة أخرى في العالم. وهذه الاعتقالات تتم بسبب المخدرات والحرب على الإرهاب والمشاكل العرقية والهجرة. وأشارت منظمة «هيومان رايتش ووتش» في العام ٢٠١٤ إلى أن: «أرض الأحرار قد صارت دولة السجون» وذلك من خلال تقرير أصدرته أوجز العدد اللامعقول من الأمريكيين ممن يواجهون عقوبة السجن بسبب ارتكابهم جرائم صغيرة وجرائم غير عنيفة» (ص٢٣٧). وجدير بالذكر أن هذا النظام قد أثرى شركات السجون الخاصة، هذه الشركات التي ترى في ذلك كله فرصة فريدة لجني أرباح مالية هائلة. وحتى إمكانية مراجعة الأحكام والبحث عن أسباب الاعتقالات بعيدة المنال، لأن «مقاولي السجون يمارسون ضغطا على مشرعين لحملهم على إصدار أحكام قضائية أكثر صرامة، وهو ما يؤدي إلى تحسين عائداتهم» (ص٢٣٩). وهذا ما يجعل من إصلاح أحكام عقوبات تستند إلى أدلة من أجل خلق نظامًا عادلاً وذكيًا بعيد المنال بسبب هؤلاء المقولين الجشعين. وبات الوضع خارج نطاق السيطرة إلى درجة أنه أصبح يشكل أزمة قومية. والأفدح من ذلك أن «بعض الولايات، مثل جورجيا، أبرمت تعاقدات خارجية حتى لعمليات قتل السجناء» (ص٢٤١). وهكذا ظل جمع المال من السجون خيارًا جذابًا بالنسبة للرأسماليين المغامرين. والمشكلة الأعوص في هذه الرأسمالية المتوحشة، إن وجود نظام أكثر إنسانية للسجناء يُعَدّ سيئًا لهامش أرباح الشركات، ومن ثَمَّ فهي تحارب دائمًا بنحو مرير هذا النظام إلى ما لانهاية. ولا غرابة أن تجد تزييف السجلات من الأمور الشائعة. كانت الأغلبية من هؤلاء المقاولين الجشعين من أصول اسبانية، وأمريكيون أفارقة هم حراس سجون، ومقاولي سجون، وموظفين في إدارات مديري الشرطة، وخبراء العلاقات العامة في مجال السياسة، وجيوشًا من مدققي الحسابات من سجون الولايات المتحدة الأمريكية وأخرى حول العالم. وهؤلاء حريصون دائمًا على حضور كل مؤتمر يعقده اتحاد «أيه سي أيه» الذي يعقد دائمًا مرتين سنويًا في مدينتين مختلفتين، للمشاركة في الأفكار ولقاء زملاء المهنة الذين ينتافسون معهم في السواق. كانت هندوراس مصدرًا رئيسًا للمهاجرين وهي دولة عانت بسبب انقلاب دعمته الولايات المتحدة الأمريكية في العام ٢٠٠٩، ولديها الآن وضع مريب باعتبارها إحدى عواصم القتل في العالم. وكان عشرات الأطفال غير المصحوبين بذويهم قد تدفقوا عبر حدود الولايات المتحدة فرارًا من نظام ديكتاتوري مدعوم من واشنطن. وهكذا يتبين أن دولاً أخرى تعرف الممارسات الوحشية التي تقف خلفها واشنطن ليغتني خلفاء مقاولين خواص جشعين.

٦-المملكة المتحدة

في الفصل السادس تطرق الكاتب إلى كيف تستعين المملكة المتحدة بمصادر خارجية للعنف، وكيف التحقت إلى صف الدول الرائدة في العالم في صناعات خصخصة السجون ومراكز الاعتقال إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية. في المملكة المتحدة توجه الكاتب أولاً إلى ضاحية فقيرة شمال مدينة شيفيلد Sheffield في جنوب يوركشير Yorkshire لمعاينة بعض طالبي اللجوء الذي قال عنهم بأنهم يسكنون في بيوت غير صحية وعفنة. «وقد تعمقت حالة العفن هذه منذ العام ٢٠١٢ فصاعدًا، حيث بدأت بريطانيا في خصخصة مساكن طالبي اللجوء، وأعطت وزارة الداخلية معظم العقود لشركة «جي فور إس» و«سيكو»(ص٢٨٣). وكانت شركة «جي فور إس» شركة عملاقة، حيث تعمل في ١٢٥ دولة ولديها أكثر من٦٥٧ ألف موظف، والتي تضمن حراسة السجناء في سجون تديرها إسرائيل في فلسطين. وفي العام ٢٠١٤ فازت شركة «جي فور إس» بعقد قيمته ١١٨ مليون دولار لتقديم خدمات أساسية في القاعدة الأمريكية في خليج غوانتنامو في كوبا. أما «سيكو» منذ تأسيسها في العام ١٩٢٩، حققت انتشارًا واسعًا، وصارت متغلغة في جميع مناحي الحياة في بريطانيا، حيث تدير عبارات، وشركة دوكلاند للسكك الحديدة الخفيفة في

لندن، والمختبر الفيزيائي الوطني، والسجون، وعقود الدفاع، والسلطات التعليمية، وإدارة النفايات، وتدير سجونًا في استراليا ونيوزيلاندا وألمانيا، ومجموعة من العمليات الأخرى. وجادلت تاتشير بسذاجة، أو بخبث بأن «الخصخصة كانت علاجًا ناجعًا لمجتمع محطم، وأن المديرين سيصبحون منارات مضيئة» (ص٢٨٧). بيد أن النتائج كانت مخيبة للآمال حتى بالنسبة للشروط التي دفع بها مؤيدو الخصخصة، وهو ما أدى إلى زيادة انعدام المساواة والفقر.

ليست هذه الشركات هي الوحيدة التي تعمل في مثل هذه الأسواق، فهناك شركات أخرى بأسماء مختلفة كلها تبحث عن الفرص لجمع المال من الكوارث. إن ثقافة شيطنة اللاجئين ظلت متفشية في بريطانيا. والجدير بالذكر أن الديمقراطيين الأحرار حاولوا إظهار معارضة شديدة للاتجاه المتنامي لرأسمالية الكوارث وذلك بالوقوف ضد الخصخصة لبعض القطاعات. وإذا كانت شركة «جي فور إس» قد برعت في تأمين عقود في مجموعة من المجالات المتنوعة، وهو ما يؤدي إلى زادة العائدات وتقليل المتاعب المالية في جزء آخر من نطاق العمل لو أنها خسرت عقدًا واحدًا، مثل عقد الترحيل. فقد أجرت صحيفة «غرديان» تحقيقًا حول البرنامج الذي تديره شركة «جي فور إس» في العام ٢٠١٢، واكتشفت أن أعدادا ضخمة من المقاولين قد أداروا المبادرة بقدر قليل من الشفافية. واضطر عاطلون وآخرون معرضون للخطر إلى قبول عمل غير مدفوع الأجر. معلوم أن رأسمالية الكوارث تزدهر في بريطانيا لأن القوى المعارضة لها ضعيفة للغاية. وهذا يساهم في ارتفاع وثيرة عدم المساواة والفقر بسبب رؤساء الشركات الخاصة وأصدقائهم السياسيين.

٧-أستراليا

هذا الفصل جاء تحت عنوان مثير على شكل إشهار: أستراليا «إذا كان قلبك ينبض فلديك وظيفة في سيركو». أما السبب، فيرجع إلى أن «استراليا حركت الأوتار، وجمعت الشركات متعددة الجنسيات المال، وألقيت هذه المشاكل على عاتق المواقع البعيدة المستعمرة سابقًا» (ص٣٢٣). في هذا الفصل، سافر الكاتب متجها إلى جزيرة كريسماس، لأن هذه الجزيرة المعزولة هي المكان الذي احتجزت فيه أستراليا طالبي اللجوء تحت أنظار شركة «سيركو» متعددة الجنسيات البريطانية المترقبة لتحقيق الربح. كما يوجد على الجزيرة العاملين لدى «الإدارة الأسترالية للهجرة وحماية الحدود». ويذكر الكاتب أن «لدى شبكة أستراليا الحديثة لطالبي اللجوء تاريخ دنيء. إذ عن وضعها بوصفها دولة استعمارية ارتكبت أعمال إبادة ضد سكانها الأصليين يفسر جزئيا المخاوف من الغرباء غير البريطانيين» (ص٣٣١).

وفي غضون أكثر من عقدين، زادت كمية الأموال التي جمعها المقاولون بنحو كبير. فقد كانت هذه هي الظروف التي المثالية لازدهار رأسمالية الكوارث. ومما يزيد الطين بلة أن الشركات الدولية «سيركو» و«جي فور إس» ليست لديها مساءلة فعليا في البرلمان الاسترالي. وما كان يعد أمر محوريا بالنسبة لسياسة الهجرة الأسترالية هو ارتباطها بالشركات التي تنفذ هذه السياسة. كما أن الحزبين الرئيسيين في البلاد، حزب العمال والحزب الليبرالي كانا يؤيدان وجود مراكز الاحتجاز القائمة على التعاقد الخارجي. شركة «سيركو» أدارت بعض المرافق في جزر كوكوس، في حين حصلت شركة «جي فور إس» عن عقد لإدارة موقع جزيرة مانوس. وكانت هذه الشركة تجني أرباح هائلة، «حيث تتقاضى ٧٤٧٩٢ دولار عن كل محتجز كل سنة» (ص٣٣٩). إذ كان من الأرخص كما يقول الكاتب وضع طلب لجوء في غرفة بفندق شيراتون Sheraton في سيدني عن قضائه ليلة في جزيرة مانوس تحت سيطرة «جي فور إس». وكل هذا يتم في إطار السرية التامة للنظام. ويُعزى ذلك كما يقول الكاتب إلى أن التعاقد الخارجي لإدارة السجون ومركز الاحتجاز في استراليا قد تأثر أيضًا بعلاقاتها مع الولايات المتحدة. لقد كانت قائمة المشاكل طويلة، سواء ما يتعلق منها بإدارة الهجرة الخرقاء أو ما يخص شركة «جي فور إس» آو شركة «سيركو». مقاولو هذه الشركات يتلاعبون بالنظام بنحو كبير إلى درجة أنهم باتوا قادرين على استغلال سوء إدارة الحكومة الاتحادية لأعمال احتجاز المهاجرين بما يخدم أرباحهم.

أما الانتقادات التي توجه إلى مثل هذه السلوكيات، فتتمثل في كون استراليا من دول العالم الأول ما كان لها أن تتعامى عن واقع الاحتجاز بمثل هذه القساوة. كما أنه لم يكن هناك ثمة دليل على أن الخصخصة قد أدت إلى تحسين الشفافية أو توفير المال للدولة. لقد ظلت العنصرية متفشية داخل نظام اقتصادي أنتج انعدام الإنسانية والتجرد من صفات البشر بينما يقمع الشفافية.

خاتمة

وأخيرًا، في خاتمة الكتاب، قام الكاتب بفك التعويذة وذلك بكشف كيف إن السلوك المفترس للتنفيذيين في الشركات المتعددة الجنسيات، ومسئولي الحكومة، والعاملين المتواطئين في المنظمات غير الحكومية، يُعَدّ السمة المميزة والحاسمة لما تم تلخيصه في: «تحقيق الربح بأي ثمن». وما ذكره الكاتب فيما سلف هو أمثلة صارخة على نظام رأسمالي خرج عن مساره الصحيح، ولكنها غير قابلة للتعميم. وهكذا أثبت الكاتب بأمثلة واضحة لا مجال للشك فيها فرضية أن الرأسمالية مفترسة بطبيعتها. فالاستغلال يستفحل والجشع الغربي يتقوى وتنعكس آثاره على دول والأشخاص والبيئة في ظل تجاهل تام مفزع لحقوق الإنسان. وما يجمع كل الدول التي زارها الكاتب هو أنها خاضعة لإيديولوجية مدمرة لشركات تستهدف جني المال على نطاق عالمي. والحقيقة الأخرى هي أن الرأسمالية المفترسة تواجه مقاومة في جميع أنحاء العالم، وهي مقاومة في نظر الكاتب مشروعة تقرها مجتمعات تضررت منها هايتي، وبابوا غينيا الجديدة، ونشطاء يدافعون عن اللاجئين في استراليا، ومنظمات غير حكومية في أفغانستان والفوز الانتخابي الذي حققه حزب سيريزا في اليونان. هناك معارضة متزايدة لحقيقة أن الغرب قد أصبح أكثر قليلاً من كونه مجتمعا مسورا محصنا بشدة، يستغل الموارد والناس في سعيه لزيادة أرباحه وتحقيق مفهوم سلام يخدم مصالح الذاتية. وبهذه الطريقة صرنا نعيش في عالم يفتقد إلى المساواة، عالم محكوم بأسواق لا تخضع للمساءلة.

وهكذا، يتبين للجميع أن الرأسمالية الغربية تضم بين طياتها مجموعة من التناقضات الحادة؛ فبينما ساهمت في استثمار مهارة الكثير من عباقرة البشر، وقدمت كثيرًا من الإنجازات المادية المبهرة للعالم، فإنها – في الوقت نفسه– وصلت إلى مرحلة من الدمار الأخلاقي. ويندهش المرء حين يعلم أن التقدم الأخلاقي مع الرأسمالية المتوحشة لم يعد يساير التقدم المادي، وأصبحت هذه الحضارة تهدر ما أنجزته من رخاء ورفاهية للإنسان حتى أن بعض المفكرين يخشون أن تكون هذه التناقضات تحمل في رحمها بداية انهيار هذه الحضارة العالمية العملاقة. وسوف يكشف ضمير العالم مستقبلاً نضال المؤلف ومَنْ معه في مواجهة الأخطاء الكبرى للرأسمالية الاستغلالية المتوحشة.